

جُيْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ

تصنيف

إمام الحنفية الفقيه

أبي سَليم محمد بن محمد السمرقندي الحنفي

المتوفى قبل ٥٣٤ هـ

مؤ أعظم علماء الماتريزية بما وراء النهر

ووليّه شرحه

لؤلف مجهول

تحقيق، تقديم وتعليق

إلى هشام قاسمي



دار الكتب العلمية

Beirut - Lebanon

DKI

أسستها من رعايته بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Nohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة العامة

مؤلف الكتاب وحياته العلمية

هو أبو مسلمة محمد بن محمد السمرقندي البخاري، من أساطين علماء الحنفية بما وراء النهر وفقهاؤها، ومن أبرز المتبعين للإمام الأعظم أبي حنيفة في آرائه الفقهية.

ذكره أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (المتوفى ٧٧٥ هـ) صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٢ ص ١١٨) وأيضاً أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي المعروف بابن قطلوبغا (المتوفى ٨٧٩ هـ) في تاج التراجم (ص ٢٧٥)، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي: ج ١ ص ٨٨٦.

ما وراء النهر ونشأة المؤلف فيه

بلاد ما وراء النهر، هي منطقة تاريخية وجزء من آسيا الوسطى، تشمل أراضيها جمهورية أوزبكستان والجزء الجنوبي الغربي من كازاخستان.

وقد عرف الأوروبيون هذه المنطقة حتى بداية القرن العشرين باسم ترانساوكسانيا (Transoxiana)، وهي ترجمة لاتينية للاسم اليوناني القديم الذي يعني "ما وراء نهر الأوكسوس". أطلق العرب المسلمون على تلك المنطقة اسم "بلاد ما وراء النهر" عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول إشارة إلى النهرين العظيمين الذين يحدها شرقاً وغرباً: نهر السير داريا (٢٢١٢ كم) والأمور داريا (١٤١٥ كم)؛ وهي ترجمة حرفية للتسمية الفارسية القديمة "فرارود".

ومن أهم مدنها: سمرقند، بخارى، فرغانة، طشقند، خوارزم، مرو، وترمذ. وهي أسماء تدل على أعلام لهم مكانتهم في التاريخ، مثل: الخوارزمي، والفارابي، والبخاري، والترمذي، وابن سينا، والجرجاني، والسجستاني، والبيروني.

أساتذته ونشأته العلمية

تفقه أبو سلمة محمد بن محمد السمرقندي على أبي أحمد العياشي، وتخرج به، كما ذكره أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (المتوفى ٧٧٥ هـ) صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٢ ص ١١٨) وأيضاً أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي المعروف بابن قطلوبغا (المتوفى ٨٧٩ هـ) في تاج التراجم (ص ٢٧٥).

أبو منصور الماتريدي ونزعة الماتريدية في علم الكلام

- أبو منصور الماتريدي: [المتوفى ٣٣٣ هـ]: هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، نسبة إلى (ماتريد) وهي محلة قرب سمرقند فيما وراء النهر، ولد بها ولا يعرف على وجه اليقين تاريخ مولده، بل لم يذكر من ترجم له كثيراً عن حياته، أو كيف نشأ وتعلم، أو بمن تأثر. ولم يذكروا من شيوخه إلا العدد القليل مثل: نصير بن يحيى البلخي، وقيل نصر وتلقى عنه علوم الفقه الحنفي وعلوم الكلام. أطلق عليه الماتريدية، ومن وافقهم عدة ألقاب تدل على قدره وعلو منزلته عندهم مثل: "إمام الهدى"، "إمام المتكلمين".

قال عبد الله المراتي في كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين: "كان أبو منصور قوي الحججة، فحماً في الخصومة، دافع عن عقائد المسلمين، ورد شبهات الملحدين..". (١/١٩٣، ١٩٤). وقال عنه الشيخ أبو الحسن الندوي في كتابه رجال الفكر والدعوة "جهيذ من جهابذة الفكر الإنساني، امتاز بالذكاء والنبوغ وحذق الفنون العلمية المختلفة" (ص ١٣٩) بل كان يرجعه على أبي الحسن الأشعري في كتاب تاريخ الدعوة والعزيمة (١/١١٤-١١٥).

- عاصر أبا الحسن الأشعري، وعاش الملحمة بين أهل الحديث وأهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، فكانت له جولاته ضد المعتزلة وغيرهم، ولكن بمنهاج، غير منهاج الأشعري، وإن التقيا في كثير من النتائج غير أن المصادر التاريخية لا تثبت لهما لقاء أو مراسلات بينهما، أو اطلاع على كتب بعضهما.

- توفي عام ٢٣٣هـ ودفن بسمرقند، وله مؤلفات كثيرة: في أصول الفقه والتفسير، ومن أشهرها: تأويلات أهل السنة أو تأويلات القرآن وفيه تناول نصوص القرآن الكريم، ولا سيما آيات الصفات، فأولها تأويلات جهمية، ومن أشهر كتبه في علم الكلام كتاب التوحيد وفيه قرر نظرياته الكلامية، ويثب معتقده في أهم المسائل الاعتقادية، ويقصد بالتوحيد: توحيد الخالقية والربوبية، وشمي من توحيد الأسماء والصفات، ولكن على طريقة الجهمية، بتعطيل كثير من الصفات بحجة التنزيه، ونفي التشبيه، مخالفاً طريقة السلف الصالح. كما ينسب إليه شرح كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، وله في الردود على المعتزلة رد الأصول الخمسة وأيضاً في الرد على الروافض، رد كتاب الإمامة لبعض الروافض، وفي الرد على القرامطة الرد على فروع القرامطة.

مرحلة التكوين الماتريدية: [٣٣٢-٥٠٩هـ]: وهي مرحلة تلامذة الماتريدي ومن تأثر به من بعده، وفيه أصبحت فرقة كلامية ظهرت أولاً في سمرقند، وعملت على نشر أفكار شيخهم وإمامهم، ودافعوا عنها، وصنفوا التصانيف متبعين مذهب الإمام أبي حنيفة في الفروع (الأحكام)، قراجت العقيدة الماتريدية في تلك البلاد أكثر من غيرها. ومن أشهر أصحاب هذه المرحلة: أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل الحكيم السمرقندي (٣٤٢هـ)، عرف بأبي القاسم الحكيم لكثرة حكمه ومواقفه، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوي (٣٩٠هـ).

تأليفاته

ذكرت مصادر ترجمته أن لأبي مسلمة السمرقندي كتاب في أصول عقيدة

الإسلام، وهو يستل "جمل من أصول الدين". راجع فيما يلي عن الكتاب. وتقويم نسبه إلى مؤلفه.

بيانات عن الكتاب: "جمل من أصول الدين"

تقويم نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ذكره أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (المتوفى ٧٧٥ هـ) صاحب الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج ٢ ص ١١٨) وأيضاً أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي المعروف بابن قطلوبغا (المتوفى ٨٧٩ هـ) في تاج التراجم (ص ٢٧٥)، وفؤاد مزكين في تاريخ التراث العربي: ج ١ ص ٨٨٦. نسبه إلى أبي سلمة محمد بن محمد السمرقندي.

منهج الكتاب وما يحتويه

اعتمد المؤلف بشكل أساس منهج التبيين الكلامي المقارن، إضافة إلى اعتماده على المنهج الفقهي التقدي، لفهم الفقرات والأصول الكلامية المتداول بين المسلمين. والهدف من التمسك بهذا المنهج إقامة أدلة على اعتقاد نزعة الماتريدية. وإذا كان المنهج الدلالي يقتضي منا أن لا نبخس الناس أشياءهم، فإننا انطلاقاً من هذا نقول: إن المؤلف على الرغم مما خرج به من نتائج كثيرها متفق عليه عند غيرها من المتكلمين، فإنه مع ذلك قد أثبت أشياء لا شك أنها صحيحة. الأمر الذي ينبغي أن يذكر هنا، أن هذا الكتاب وضع في الأساس لأعظم علماء الحنفية والماتريدية بما وراء النهر، لفهم أصول الحنفية في فقه الإسلام عموماً، ولفهم ظاهرة النزعات الكلامية الماتريدية، على وجه الخصوص.

التعريف بالمخطوطة وبيان منهج التحقيق

أولاً: وصف المخطوطة:

لقد بذلت ما في وسعي من الجهد للحصول على النسخة المخطوطة حسب ما

يقتضيه التحقيق العلمي، فاطلعت على معظم فهارس المخطوطات الموجودة بمكتبات العالم، ووقفت على نسخة خطية كاملة للكتاب بمجلد، في مكتبة السلیمانیة بتركيا (شهيد علي باشا، رقم ١٦٤٨)، وهي نسخة فريدة ووحيدة. كما في ترقية المخطوطة: "قد وقع الفراغ منه يوم الخميس الخامس من ذي الحجة سنة سبع وسبعين وستمائة".

مميزات النسخة:

النسخة بخط نسخ واضح، وقع في ١٧٠ ورقة، ولم يذكر الناسخ اسمه عليها. تتميز بأنها نسخة كاملة وعليها السماعات وإرجاعات. كما تتميز أيضاً بقلّة الأخطاء وندرة السقط فيها، ووجود التصحيحات والتعليقات واستدراك النقص على الهامش.

ثانياً: منهجي في التحقيق:

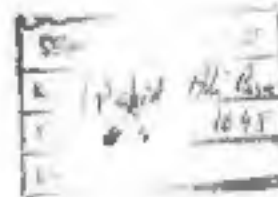
يتلخص عملي في تحقيق الكتاب بالأمر الآتي:

- ١- ضبط النص وتقويمه، وذلك بتصحيح ما اعتراه من تصحيف أو تحريف، وإكمال ما سقط منه، وإضافة ما يقتضي السياق إضافته، واعتمدت في ذلك على المصادر الماتريديّة والحنفيّة، في الأبواب الخاضعة بالموضوعات.
- ٢- هزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى سور القرآن الكريم مبنية اسم السورة ورقم الآية.

- ٣- خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانّها في كتب السنة المطهرة، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بالعزو إليهما وقد أزيد عليهما، وإن كان في غيرهما عزوته إلى مظانّه ما أمكن، وأجتهد في النقل عمن تكلم على إسناده من العلماء، وإن لم أجد اجتهدت في بيان رأيي في إسناده بالنظر في تراجم رجال الإسناد إلا في القليل منها.

- ٤- عزوت الآثار إلى مظانها من الكتب الحديثية أو التاريخية أو التراجم.
 - ٥- ترجمت للأعلام والأماكن الواردة في الكتاب، مشيرة إلى مصادر الترجمة باختصار.
 - ٦- ترجمت الأدبان والفرق الواردة في الكتاب، مشيرة إلى مصادر الترجمة بإيجاز.
 - ٧- رقت الأدلة والشواهد التي أوردها المؤلف.
 - ٨- شرحت المفردات اللغوية التي بدت لي غريبة، والمصطلحات الكلامية والفقهية شرحاً واضحاً.
 - ٩- علّفت على بعض فقرات الكتاب لاستكمال جوانب البحث، مراعية عدم الإكثار من التعليقات نظراً لضخامة حجم الكتاب.
 - ١٠- صحّحت الأخطاء النحوية والكتابية المخالفة لقواعد الكتابة والإملاء الحديثة.
 - ١١- وضعت في نهاية البحث جملة من الفهارس التي تسهل على القارئ الوصول إلى ما يريده من الكتاب بأسرع السبل وأسهلها وهي:
 - أ- فهرس الأعلام والفرق.
 - ب- فهرس المصادر والمراجع.
 - ج- فهرس الموضوعات.
- وختاماً نسأل الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، وأن يوفقنا إلى خير الكلام وصالح الأعمال، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الغفور الرحيم وأن ينفع به المسلمين في كل مكان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبيّنا محمد المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نماذج من صور المخطوط



الورقة الأولى من المخطوطة

(مخطوطة بمكتبة السلিমانيّة، شهيد علي باشا، بتركيا)



الورقة الأخيرة من المخطوطة

(مخطوطة بمكتبة السلطانية، شهيد علي باشا، بتركيا)

تحقيقه، تقييمه وتحريره
إلى همام قاسمي

جِبَالٌ مِنْ دُأْوِلِ الدِّينِ

تَصْنِيفُ

إِمَامِ الْحَنْفِيَّةِ الْفَقِيهِ

أَبِي سَلَمَةَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّمُرْقَانِيِّ الْحَنْفِيِّ

الْمُتَوَفَّى قَبْلَ ٥٣٤ هـ

مَوْلَى أَعْظَمِ عُلَمَاءِ الْمَشْرِقِ بِمَادِرَةِ النَّصَرِ

تَحْقِيقُهُ، تَقْدِيمُهُ وَتَحْمِيزُهُ

إِلَهُشَامُ قَاسِمِي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقيه أبو سلمة محمد بن محمد رحمته وعن وائديه وجميع المسلمين
لحمد المستحق الحمد قبل عباده كما يحب وبرصه و لصلاته على خير البرية
بعدد ما ذكر وما يذكر بدا كما هو الله وعلى آله وعلى جميع الأنساء والمرسين
وعباد الله الصالحين وسأله التوفيق والمعوية على ما يهريأ ابنه والعصمة عن نرس
ولمعصية إنه على ما يشاء فدير

القول في جمل من أصول الدين

سألت أكرم الله استقوى أن أكتب لك في أصول الدين مختصراً جامعاً وأرسم
لك لأحكامه رسماً موجزاً يعمم أن أصول الدين وأحكامه اعتقاد الصواب وأداء
الوجوب واجتناب المعاصي ثم لا يوصل إلى القيام بذلك إلا بالعلم وقصر العلم
أول فرض يدرم بعد إد لا يوصل إلى اعتقاد الصواب وأداء ما عليهم من الواجب
ولاجتناب عن المعاصي لا به

ثم الأصل في العنوم أنها لو كانت كلها ظاهرة جلية لم يكن جهل بقي ولو
كان [١] وكلها مسورة حصة لم يكن علم بقي وما تحقق لعدم ولجهل جمع
في لعدم ثبت أن منها ظاهراً حقيقياً ومنها باطن حقيقياً ثم معدوم أن الحقي لا يدرك
بالحقي لأنه مثله فبحاج إلى آخر إلى ما لا يهديه له فثبت أن الحقي يدرك بالجلال

ثم الأصل في الأسباب التي بها توصل العلم أنها هي العباد والنجير والعمل
والعباد يدرك بالحواس الخمس يدرك بمداوات العلم والبروائح بالأنف والمرئي
بالنصر وسمموس بالسد والجوف ولا يقع الاختلاف فيما يدرك بالحواس من العلم
سبب أهل الحواس السببية والعقول بصححة ومن أنكر دي حجر ولا باظر لأنه لا
يحقق كقول نفسه انه اسمان وان له عقلا ولا انكاره ولا إقراره ولا يحقق ذلك أيضا

(١) والحواس الخمس هي المشاعر الخمس وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس

من غيره فلا يحقق حقاً ولا باطلاً وانما طرده إنما جعل لإظهار الحق من الناطق
فإذا كان عنده أن لا يحقق ذلك فلا معنى لمناظرته وعلى ذلك من أسمع أن لا يحبر
بدرك بالسمع وهو حاسة من تلك الحواس الخمس الذي وصف بحكمته حكمهما
فمكر لحبر كمكر [أط] السمع نعم أن لا يحبر قد يكون صدقاً وقد يكون
كذباً ولا يوقف على صدقه إلا مدبر ثم اعقل به يدرك حقائق العباد والاحبار
وحكمهما فمن أنكر ذي الحق لمكري العباد والاحبار على ما وصفنا والله أعلم

ورد الاعتقاد في الجملة أنها على ثلاثة قسم وأحب في العقل وممكن وسميع
فأوجب نحو معرفة المسموع وأشكر به والسميع نحو آنچه بالسمع والسميع
به والممكن نحو مفادير شرائع الدين كتقدير الصدقات وبركة ثم الممكن لما لم
يكن في العقل كفاية في صرف الممكن إلى الواجب بداهة ممتنع الجأب الحاجة
إلى رسول من يعلم حقائق الأشياء يبين ذلك وبصره إلى حق من الواجب
واستمتع ثم معلوم أن المرسل أنه جاءت بالبرهان وبره والآيات بمعجزة التي دلت
على صدقهم وعصمتهم وأكد ما في العقل إيجاده وتحقيق ما في العقل
امتناعه وما في العقل ممكنه لأن جميع الله لا تنقص وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ
كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء ٨٢)

ثم الأصل في الذي يجب اعتقاده^٢ [٢٠] من الصواب أن الله تعالى واحد

١ - اشكر لأنه عبارة عن فعل ما يبين عن تعظيم المسموع بوزن سمع سواء كان بالسمع أو بالحواس
أو الأركان ولأنه مختص باللسان لكنه عام من حيث أنه بوزن السمعة أو غيره مثل سببه
الحمد إلى الشكر

٢ - الاعتقاد كلافحار به معصاة أحد المسموعين وهو حكم ذهني حرام بفعل الشكك،
والثاني بغير المشهور وهو حكم ذهني حرام أو حجج، فيعلم العلم، وهو حكم جرم لا نفس
الشكك ولا اعتقاد بالمعنى المشهود بفلس بغير العلم وبالمعنى الغير المشهود يشمل العلم
وهو كما صرح به هذا المحقق في حاشية العنصر في بحث العلم وقال في شرح
التجريد أن الاعتقاد يقتضي على التصديق مطلقاً نعم من أن يكون حراماً أو غير حراماً، مضافاً
أو غير مضاف، ما هو غير ثابت، وهذه متداور مشهور

وصوف ويحتج ما وصف به نفسه في لأر على التحقيق دون المعطيل وهو كما كان ويكون كما هو متعين عن الأشياء والأمثال وهو في ذاته وصفا لا يشبه المحلوفين في ذاتهم وصفانهم لا تحيط به الأوهام ولا تتركه الأوهام إذ لدي بصور في الأوهام هو لدي مصور في لأوهام من كمثلته شيء وهو لسمع البصير

ثم ما سواه حل وتعالى نحب قدرته وقصائه ومشيئه حفيهم على ما علم وحري عنهم قصاؤه ومقد فهم حكمه وسنته أو علم ما يكون في سابق علمه فشاب وعصى أن يكون ما علمه وكان ما قصي ﴿يَقْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (آل عمران ٤٠) و﴿يَتَحَكَّمُ مَا يُرِيدُ﴾ (مائدة ١) ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُنْشَوْنَ﴾ (الأنبياء ٢٣)

ثم الإيمان هو التصديق بالله وبما جاءت ترسل من عنده على ما صنف من من الاعتقاد ودلت كده تأويل كلمة لإحلاص لا إله إلا الله محقق رسول الله إذ التصديق برسالة محمد ﷺ على الإطلاق تصديق يجمع ترسل وما يجب أن يؤمن به لأنه ﷺ [ص] جاء تصديق الرسل ولكتب من طريقه تدب في الله جل شانه ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ (الشورى ١٢) ألا به وبالله استوفين

لأر دوام الوجود في الماضي كما أن لأر دونه في المستقبل وفي شرح الطوالع في بيان حدوث الأحكام هو ماهية نفسي الالامسبوقية بالغير وهذا معنى ما قيل لأر في الأوليه وقيل هو استمرار الوجود في أمانة مقلّوه غير مشاهية في جانب الماضي انتهى

٢) التصديق في الله سبه الصديق بالمعنى والمسان إلى انفس كد قيل ويعرق بيه وبين معرفه أن صده الإنكار والتكذيب وصده انعرفه انكاره والجهالة وبه اشار لإمام بحرالي حيث فسر تصديقنا مسلم فإنه لا يكون مع الإنكار والامسكار بخلاف العلم والمعرفة وفصل بعض ريبه نفسي فصار الصديق عا ه عن سط انقلب على ما علم من حمار المحققين وهو امر كسبي يشك حصار مصدق، ولهذا يؤمر به ويشاب عنه

القول في اثبات حدث العالم وان لها محدثاً

ثم لنزيل على حدث العالم ما عيها من اثار الحدث من السرق والاحصاع
لدي بدل على ان لها جامع ومفرق إذ لو كانت تسريعا لكانت كلاهما متفرقة او
محتمة فلما ثبتت فرقتها لا موان جميعا عدم أنها ب كانت كذلك بمدر عدد برف
على ما شاء من مفرق و اجتماع ولأنه لما لم يكن كتاب في الشاهد إلا لكانت ولا
باء إلا ما في فكذلك ما وصف من امر بمجتمع والتفرق وبه لا يكون لا بجامع
ومفرق وبما يخلق الأجسام على الاعراض^٢ من نحو سكون وحركة وغير ذلك
مما هو حدث لا يبقى فلما لم يتوهم حروح الأجسام وحلاها عن الاعراض التي
هي حدث وكذا الذي لا يسبق لحدث حدث مثله وبما لم يرى في العالم إلا عاجر
صعيف محاج يعذب ويقهر ويعتير ويرداد ونقص [٣] وحدث وبقي وبخاصه
هذا اشتر الذي هو المقصود وما سواه سح وهذه الصفة ولا تقدر ان الحدث مثل
نفسه ذلك في بعض اعصائه أو يتصدر في وهمه اخراج لشيء من لعدم^٣ أي

١ الحدث بمجر حديث ظهوره عند اهل العربية هو امر يقوم بالفعل على أي محو قائم بغيره
سواء صدر عنه كاصرت وانتهى أو لم يصدر كالفعل والنصر كما في الرصي والفرء
بالمعنى المتحد

٢ العرض بمنحس عند المتكلمين والحكماء وغيرهم هو ما يقاس بالجوهر كما عرفت وبطلن
أيضا على الكلي المحمول على الشيء بخارج عنه ويسمى عرضا أيضا وينسب له اندائي فإن
كان لحوقه بشيء بذاته أو لحوقه الأعم أو المساوي أو لخارج مساوي يسمى عرضا ذاتا
وإن كان لحوقه به بواسطة أمر خارج حصص أو عم مطلق أو من وجه أو بواسطة أمر مبين
يسمى عرضا عرب وفي العرض بذائي هو ما يلحق الشيء بذاته أو بما يساويه سواء كان
جزءا لها أو خارجا عنها.

٣ عدم بالضم وسكون الدال مجهولة ويصممين ويصممين أيضا عدم بجمد بالعدم يقاس
بوجود كما بالعدمي يقابل الوجودي ويصور في كشف التعاد في اصطلاح المنصوفة
عدم هو لأعيان الثابتة يعني الضرر العلمي، والحكماء يقولون، عدم هو الماهيات
بممكنه

الوجود ولا كفسه حتى نفسه في ابتداء ثبت حدث بعالم بها وصفاً ثبت أن لها
محدث يد الحدث لا يكون إلا لمحدث قبل ما وصف من عجز انعام أنها تقادر
ثبت وما قريب من الصفة دل على أن لها صانع وما فيها من لتعبر دل على أن لها
معيراً وما فيها من التدبير دل على أن لها مدبراً وما فيها من الحاجة دل على أن لها
عزاً وقد قال الله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ أَيْمُّ لِلْإِنْسَانِ إِنَّهُ لَغَفِيبٌ﴾ ﴿وَلَقَدْ أَنشَأْنَا فُلًا لَّيْسَ لَهُ سَفِيرٌ﴾^(١)
(النداء ٢٠، ٢١) ولأن برى الشيء لم يكن ثم كان فلا يحدو أنه كان نفسه أو
غيره أو بنفسه وبعده أو لا بنفسه ولا غيره ثم سم يجر أن يكون بنفسه لأنه لو كان
نفسه سم يكن وقت أولى به من وقت فيجب أن يكون تقدمها وقد ظهر حدثه ففصل
هذا [٣٠] بمعنى وشي حال أن يكون بصفه بكان بصفه محدثة ولا يجوز أن تكون
محدثة بنفسه لأن المعلوم كلاً شيء فلا يجوز أن يحدث شيئاً ولا يجوز أن يكون لا
به ولا غيره لأن ذلك يوجب بصفه ولما بطل أن يكون بنفسه كان أولى بنفسه ولا
بغيره ثبت أنه بغيره حدث وأن غيره محدثة والله أعلم

القول في إثبات التوحيد

ثم لما ثبت أن العالم محدث وبه محدث سم يجر أن يكون أكثر من واحد لما أنه
لا يحدو بوجه أكثر من واحد أن يقدر كل واحد منهما على منع صاحبه أو لا فإن
كان يقدر فكل واحد منهما إما معهود معلوم ولعجز علامه المخلوقين فكون في
ذلك بهما جميعاً و ب كان لا يقدر كل واحد منهما صاحراً وإن كان يقدر أحدهما
ولا يقدر الآخر فالعجز بهما ليس بآلة فبحصل الواحد ويعتبر هذا بوجه آخر وهو
ب كل واحد لو قدر على منع صاحبه سم يكن حتى لأن ما بعده هذا لصحة
هذا أو بهدمه وهي الوجود دليل على ذلك ولو كان عاخرين فهو كذلك [٤٠]

(١) كلمة في الأصل لا يمكن قراءتها

وإن كان أحدهما عاجزاً والآخر هو الحائق وقد قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)

ثم لا يحلو بما أن يسوب من جميع لوجوه أو مختلفان من جميع اوجوه أو يحلطان في بعض ويعتقد في بعض من كذا متعقب من جميع اوجوه فيجب إد واحد في التحقيق و ب ك ب محتتمين من جميع اوجوه فهو إد أحدهما حائق والآخر محسوق و ب كذا متعقب في بعض ومختلفين في بعض فمن جهة الاختلاف أحدهما محدث والآخر عديم ولقدیم هو المحدث ثم في اتصال ما مع بعض كنها مع بعضها بعض دليل على أن مدتها واحد

القول في إثبات الصفات

ثم بما كان الذي يدل على حدث بعض ما فيها من نعيم وأثر لحدث والصناعة من التعبير والريادة والنفوذ والصنع والافتقار والاحتياج والحركة والسكون وما فيها من لأعراض ثب ان محدثه لا تحمل شيئاً من ذلك إد لو احتمل شيئاً من ذلك فكان من ذلك الوجه محدثاً فلم ثبت انه قديم لم يجر ان بوصف بشيء من آثار المحدث للمحسوق [عظ] لكنه مدثر عديم حائق حكيم ذو على قدرته وجود بعض الآخر ودر على علمه وحكمه ما فيها من المعاني المحكمة والصحة المتقة ولما أن الجهل والعجز من أمرات الحاجة والحاجة من علامات المخلوقين ودلالة المحدثين إد المحتاج إلى غيره لا يتوهم وجوده بغيره فغيره أوجده وبغيره قام بل هو المادر على ما يشاء لا راد بحكمه وهو يعني الحميد

القول في معرفة الوحدةانية

ثم لما ثبت انه تعالى واحد لا من جهة العدد بكنه من جهة نفي الأنشاء والتعالي عن الأمث والاشكال ونسري عن الاضداد وهو واحد أيضاً من جهة العظمة والجلال وقدره والسلطان كما يدل. فلان وحد الرمان لأن كل واحد من المحسوس هو عدد من جهة ان به امثلاً وشاهد والله متعال أن يكون واحد من

هذه الجهة من واحد لا يحتمل الحيزي ولعدد ولا يجوز أن يكون به أمثا ولا
اشاء بل هو لخالق الواحد لفرد الصمد

القول في معرفة صفاته

ثم لما ثبت أنه واحد [هو] معال عن صفات المحنوقين ثبت أنه لم يزل موصوفا
بجميع ما يوصف به من العلم وحكمته والقدرة والكون والكمال وبحوه لأن
الغير من امارات الحدث وبما لا حياء الريادة والنقصان من امارات العجز واما
ثبت أنه كذلك ثبت أنه لا يشبه صفات المحنوقين كما أن في ذاته لا يشبه وددت
المحنوقين وعلي ذلك ثبت أنه لا يشبه ما يتصور في الوهم^١ إذ لذي يتصور في
الوهم هو لذي كذلك ثم قد يحور كون شيء باضرورة وان لم يتصور في الوهم

(١) فرد بالفتح وسكون الراء المهملة وفتحها وكسرها بمعنى واحد، ووحده وجمعه أفراد كما
في انصراح وفرد بمعنى ومن مقاس السمع وبمعنى يقطعه من نقاط شكل امر من كما هو
مذكور في لفظ روح ويأتي بمعنى آخر هو مراد لا شبهة ولا مثيل كما يقول الله
يعلى فرد يعني ان ذاته وصفاته لا شبهة ذات احد ولا صفاته كما في مجمع التلوك ويرحم
كل ذلك إلى معنى واحد كما لا يخفى

(٢) وهم بالفتح وسكون الهاء قد يعنى على لاعتماد الموح، والمواد بالاعتماد معندي
والحكم هذا لكن انما يثبت أن الوهم من قبيل النصور وقد يصدق على نموذ الوهميه من
الحواس الباطنة وهي قوة مرية في الدماغ كله لكن الأخص بها هو آخر الحواس الأوسط
من الدماغ يسمى بالندوة مركز المعاني بحرية الموجوده في الحواس كالمود
الحكمه في الشاء بأن السبب مهروب عنه، والوند معطوف عنه واستدل بالحكماء على
وجوده بأنه لا بد من قوة مدركة للمعاني الحزئية وبذلك القوة غير الحواس الظاهرة إذ معاني
هي لا تدرك بإحدى الحواس الظاهرة، وكذا غير حشر المشرك والعجاب لأنه لا يرسم
فيهم لآله سادى إلهام من الحواس الظاهرة، وبذلك المعاني لم ساد منها إلهام وعبر
الحافظة إذ القوي غير الحفظ وغير المنصورة لأن معني المركب والتفصيل، وغير يتسم
لأنها لا تدرك الجزئيات بالذات ولأن هذا الإدراك موجود في الحيوانات

محو كون المعاني لا مكان والعقل في الإنسان فلم يكون قسماً لا يتصور في الوهم فيه وفي يحجب تصور في الوهم معنى الواحدية لقا وصفه فم بحر أقول به وإذا ثبت أنه لا يجوز أن يشبه ما يتصور في الوهم سم بحر القبول بالجسم بما فيه أحد أمرين إما تحقيق صفات الأجسام ودرجته مداره الحدث والحاجة فلا يجوز أو لا يتحقق فيه صفات الأجسام فيكون اتحاداً في اسمه ويكون أيضاً سم لقب لا يتحقق معاً وما سم يجر أيضاً السمي به ما ينتهي في أسماء الله تعالى وصفاته إلى حيث جاء عن الله [فظ] نعتي ثم الشيء اسم ثابت لا غير إذ لا شيء معنى ولجسم ليس باسم ثابت إذ لا جسم سم يسمى بـ ان لمرص وجود ليس بجسم وعلى ذلك تصور بنفسه ووجه به ونفي التشبيه عنه ثم ليس في الأسماء مشابهة في التحقيق به لا يهيب ان يفهم المعنى إلا بها وهو امكس ذلك غير بما لا يقع به التشابه في الظاهر ولكن بـ سم يكن عبارة المعنى لا بما يقع به مشابهة في ظاهر الاسم الحق به ما ينتهي مشابهة كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

ثم لقا ثبت أنه موصوف بها في لأل ويحب أن يكون تحقيق الصفات لقا في برت بتحقيق بعضه وما ان لأسماء على اوجه اسم لقب كما يسمى لرحل حلما وهو سمعه وسم كذب وهو اندي لا تحقق المعنى به وسم موصوع على الاصطلاح كدبر من والعر واسم مشتق من المعنى كاهوت علم يعلم عما فهو علم وما ثبت بانصروره أنه حر وعلا عدم قادر فعل وحب تحقيق العلم وانصروره

١) أن التشبيه في حق الله تعالى حكم بخلاف سرية فإنه في حقه أمر عيسى ولا يدركه إلا الكثر وأما من سواهم من المذاهب فإنه يدرك ما قد إيمان وشهاداً بما تقتضيه صور حقه وحده إذ كل صورة من صور الموجودات هي صورة حقه، فـ شهادت بصوره على الوجه الشبهي سم شهد ثبت من سرية فقد أشهدنا أن الحق حقه من وجه واحد وـ شهادتك بصوره شبيهية وسمعت فيها السرية (إلهي فقد أشهدك بحق حمده وحماله من وجهي التشبيه والسرية ﴿قَاتِبُوا تُولُوا فَتَمَّ وَتَمَّ اللَّهُ﴾

والفعل إذا هو اسم مشتق من المعنى الذي [١٦] بحقيقته وما أنه إذا لم يحقق معبر
اسم لقب أو كذب أو يؤدي إلى التعطيل وبم يحجر أن يكون الوصف هو الصفة في
لتحقق ما سم يعرف ذلك في اللغة إلا على المحار لأنه لو حذر — سم يكن في
أسماء الكذب وأسماء الصدق فرق وفي ذلك التسوية بين نحو واسطل ثم ما
وجب تحقيق صفاته جن وعلا على ما يب (د في معية تعطيل لم يحجر أن يكون هو
ولا غيره لأن في خلقه غيره امرين أحدهما في الواحدية بما أنه كان موصوف به
وهي غيره وسم يحجر أيضاً أن يكون ما فيه من لتعطيل إذا الصفات لا تقوم بنفسها
ولما فيها لم حذر لوصف موصوفة في قصي ولم يحجر أن يكون بعض ما فيه في
لو حداثة وإيجاب الحدث.

القول في التكوين انه غير المكون

ثم ما أن الله تعالى لم يرب خالق بالأشياء وقت كونها كذا تعالى كان عالماً بها
ووجودها وقت وجودها سم يحجر أن يكون التكوين هو المكون إذا كان كذلك فكانت
الأشياء موجودة في الأرض ومعنى ذلك ما علم الأشياء من كونها في أوقاتها لم يحجر أن
يكون [١٧] إذا حد بمحذور والحدث نه لم يكن فكان والموصوف بالحدث محدث
فثبت بذلك وصفه تعالى به في الأول وبني التشبيه عنه في الكلام على ما يب فيما تقدم
من امر صفاته جن وعلا ثم قد يحجر أن يسمى ما في المصاحف وصدور الناس من أن
وكلام الله تعالى على المفهوم من المعنى لا على أنه هو في التحقيق كما يعتد هذا قول
فلا وكتب يقال بمكنون من الحرف هذا الله ولأنه لو كان هو هو في التحقيق لم يحجر
أن يكون الله تعالى موصوفاً به في الأول وبالله التوفيق

القول في المحال الكذب

ثم الأصل أن لصادق هو المحر عن شيء على ما هو عليه ذلك شيء والكذب

صده والمحال الذي يتألف من نحو أن يقتضيه قول الكلام آخره بطير القول بالحق
والنبي في واحد في حالة واحدة لا حالة كونه محرم عنه أب يكون كذلك وعلى ذلك
أمر الكذب هو أن تصف الناس بالمتحرك بكنه يستقيم أن يسمى النقي في الحقيقة مينا
بمعنى والحقكم لمدام ما يقع الحياء في فصد إلى المعنى فيروى صفه لأحالة
والكذب عنه بحوار [أو] كونه أن يكون كذلك بحو قوله تعالى ﴿وَمَا تَسْتَوِي الْأَنْبِيَاءُ وَلَا
الْأَمْثَلُ﴾ فاطر ٢٢ وكفوله ﴿صُمُّ بَصَرُكُمْ عُمْيٌ﴾ (الأنعام ١٨) وعلى ذلك الذي يقصد
الشيء بوصف وظهر أنه كذلك فم يكن على ما هو به غلط، فإن كان في الحقيقة
كذلك لم يكن الكلام لذاته محالاً وكذب إذ قد يستقيم أن يصير صدى لفصد ما ذكر
والله أعلم

ثم يتألف من المحال هو المتناقض لم يحرم أن يوصف الله تعالى بالقدر على
المحال، وإن يقال يصدر عن إيجاد الوجود ولا يوصف أبداً بالعجز عنه إذ ذلك كله
محال متناقض فذلك القدرة على خلق مثله والعجز عنه

القول في القدر

ثم لقول في القدر

لا جبر ولا تفويض ولا كره ولا سبب لما في الجبر قول الأمر والهي
ولوعد ولوعد وفي التسليم قول الملك والسلطان والقدرة عن الله عز وجل ولما

(١) والقدر يسكنون الله وحركتها مقدار من الحكم الإلهي على العبد فالقدر يسكنون والحركة
مرادف التدبير قال في شرح العقائد النسبية فعال العباد عند أهل السنة كنها إرادته تعالى
وقضيته أي قضاءه وتدبيره. والقضاء عبادة عن الفعل مع ريادة لأحكام والتدبير تحديد كل
مخلوق بحده الذي يوحى من حسن وقبح، يقع به ضرر به ما يحويه من ما ومكان وما مربي
عليه من ثواب وعقاب انتهى. وكذا الأمر على ما في مجمع السلوك ويظهر الأمر أبداً على إسناد
فعال العباد إلى تدبيرهم وما يلقب المعنوية بالقدرة كذا في شرح الموفيق

(٢) يحرم عند أهل الكلام استعمال كثر المعنى إسناد فعل العبد إلى الله سبحانه، وهو خلاف
نقد وهو إسناد فعل العبد إليه لا إلى الله تعالى فالجبر مرفوع في تفويض الأمر إلى الله

لم يجر أن يستطع على حدوث الأعيان وتكوينها بما فيها من المحال فعلى ذلك أمر
الأفعال إذ هي ذات روافد ربوبية وأسعاء العبد عن ربه وتصرفه في سيطرته
بغير مشيئة وأعجازه عن أن يسمعه عن فعله مثلك [لاط] أن أفعال العبد
محتوفة لله تعالى إذ لا يحد والكويين من صفته لربوبية دون عبوديته وبما لم يتصور
في يومهم كفيته وتعبيره في الممكن والرمز ولم يسه قادر عليهم ثم لم
يجز أن يورده عدمه وحكمته فعلى ذلك من القدرة لما كان قادراً قبل أن يعطى العبد
قدره الفعل لم يجر أن يرول عنه إذا أعطاه ثم معلوم أن كل ذي عقل يعلم من
نفسه أنه فاعل محذور غير مجبور ولا يكره عليه فعلى ذلك يعلم أنه غير حاس بمفعله
ولا مكتوب به إذ لا يتصور بحال في وهمه نفس أكره ما يعلم كل ذي عقل
في نفسه بحق بمكرى يعيان إذ هم أنكره لعبان الذي يعلم كل ذي حاسة سلبية
وعقل صحيح تحقيقه ثم لم يكن في شرط العبد أن الله يعطيهم عن
نفسه في حال أفعالهم لم يكن مع التوفيق عذرهم وعن ذلك أمر القصد عندهم
بأن القصد لم يصطبرهم إلى الفعل كالقلم والحر والكتابة فكان الله تعالى أن
يعيدهم بمعصيتهم إياه وحروجه عليه وشتهم له ولأنه هو المالك عندهم والله
أعلم

قل الله «أعطى العبد من القوة [٨٠] القدر الذي ينبغي عنه التجبر ويعوم به
الحجة عليه ولم يعط الذي يقدر على إرادة الربوبية عن الله تعالى أعطى قدره

=

تعالى بحيث يصير العبد بمنزلة الجماد لا إرادة له ولا حيز والعبد مرتبط في ذات
بحيث يصير عبد خائف لأفعاله بالاستقلال وكلاهما باطلا عند أهل الحق وهم أهل
السنة وجماعة والحق الوسط بين الأراط والتعريف المسمى بالكسب هكذا في شرح
المواقف والتنويج وفي الضراح الحصر بمعنى خلاف قدر على ما كان أبو عمدة كلام
مورد

الافعال ولم يعطه قدره . خراج الفعل من انعدم الى انوجود وان شئت قلب اعطي
قدرة الافعال ومن يفسر عن حاجة العباد»

ور الواخراج بالله تعالى افعال العباد من انعدم الى وجود يس هو عين ثلث
الافعال ولكنه صفة لله تعالى ودلت لا يتصور في انهم ولا يسدرك بانهم
والافعال للعباد هي مخلوقة لله تعالى بدليل اجتماعهم في الحركة وانسكون إذ كان
بالاضطرار»

القول في الاصلح

ثم يقول في الاصلح انه قد ثبت انه حكيم عليم لم يحر أن يحرج فعده عن
بحكمه عرف الحل وجو الحكمة في ذلك ام لا فكان له حل المسافع والمصار من
بحو ما في العالم من اجواهر واسعة وانصاره فعلى ذلك له ان يعطي عباد ما بهم فيه
لاصلح ام لا ثم الاصل ان اجور واسعه فيحال في العقل في الجملة نكتة مختلفة
عند الاشارة إذ قد يكون [اظ] معنى واحداً جوراً في موضع عدلاً في موضع آخر فاما
ثبت ما وصفه بعض تقدير فعله حل وعلا بفعل العباد إذ الحل ليس لهم أن يفعلوا إلا
ما أدن لهم ملكهم فيه بقا لا ملك بهم في الحقيقة والله هو المالك للحكيم القادر وكان
له ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد له الامر وبه لحكم بفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون ثم لأحسن ان فعان العباد انواع فروع منها للحركة وانسكون وهم يصرون
فعلا بالاختيار من المدخل والاختيار هو فعل له نفسه إذ هو ضد الاضطرار ثم
الاحتمار وما تشاكلة من افعال لخاصة لا يوصف بالحركة ثم المريد من افعال العباد
فمعقول انه ليس بفعل بهم على التحقيق وتكرر اجور أن يجعل كنفعل من جهة الحكم
في العلم اما بالاثواب والعقاب على حسب قيام الأدلة كالمعروف من بقربه وما يشاكلة

١ : قد يستعمل الممكنون لاحتمار بمعنى الإذاعة أيضا حيث يقولون به فاعن بالاحتمار وفاعن
محتمار وقد قيل لم يرد لاحتمار بمعنى الإذاعة في نسخة من هو معنى حادث وتعبيره
الإيجاب عندهم

ثم اتفق على دم المرحته و لغيره و لغيره هي التي ارحب افعال العباد إلى الله تعالى وقطعوه على اعداد من جميع المعاني والقدرة هي التي [٩٠] اثبت القدرة على الاعمال لأنفسهم ويقع تدبير الله عنها وندك قيل أنهم مجوس هذه لامة إذا جعلوا الابداد لهم عند من لحق ثم قد يجوز اصابه الطعاب إلى الله تعالى لأنه مفضلته ورحمته وتوفيقه كان ولا يجوز اصابه المعاصي إلى الله تعالى على لارسال بحوما يجوز القبول يا حاسو كل شيء وحالو عرش وسموات و لارضين على الجهة وسم يحرق أن يقان يا حاسو الحبث والنحاسات ثم ما كان فيه شبهة فانسكوب عنه في الإصابه له سلم ويجوز اصابه لاصلال و لاعواء على ما يظن به يقول على به حالو بعمل الصلال والكفر والله أعلم

القول في الاستطاعة

ثم الاستطاعة نوعان استطاعة الحال وهي سلامة الجوارح والآلات واستطاعة المعان وهو ما يكون بالتوفيق والجدلان والقصاء والقدرة

ثم لأصل في التكليف انه يقع في التمكن لمكلف و كان لا يستطيع لاشتغاله بغيره ولا يجوز تكليف الممموع منه ما كلف إذا لو كان الذي لا يستطيع الفعل لاعراضه عنه واشتغاله بغيره [٩١] بعد اعطاء التمكن معذور لكن لا يجوز بالله تعالى ابغ في العذر وفي ذلك إحاطة لكفر و شتم الله تعالى وما صح ما

د المرحته اسم فرقة من كثر الفرق الإسلامية فهو به لأنهم يرجون العمل عن الله أي يوحرون في التوبة عنها وعن الاعتقاد من ربح أي آخر، ومنه أرحمة وأخوة أي أمهية و حره أو أنهم يقولون لا نصر مع الإنسان معصية ولا نفع مع كفر مدعة، فهم يعطون الرضاء وعلى حد يسري ان لا يهمل عظم المرحته وهم قههم جسم البوينة والعبدية وانعسانه والثوبانة والثوبنة كما في شرح الموقف

وصف بطل تقدير المعتزلة^(١) في فعل العباد والله أعلم.

وعلى هذا بعدد الجاهل بالشرائع في دار الحرب بعد ما به بوصف يبي بعدم ولا يعدر في دار الإسلام ولا يعدر الجاهل بالصانع في الدارين جميعا بوجود ما به يصل إلى معرفته وبالله التوفيق.

ثم معلوم أن لذي يكون به الفعل مع الفعل كإن في وقت فعله عاجزا غير قادر إلا على المحار وذلك محال إذ ذلك هو البحر الصراح ثم إن أعداؤه واجبة

(١) المعتزلة فرقة من كبار الفرق الإسلامية وهم أصحاب أصل من عقائد الغرالي، عرفوا بحسن الحس بصري وذلك أنه دخل على حسن رجل يقال إمام الدين ظهر في باب جماعه يكفره صاحب الكبر يعني الحوارج، وجماعه أخرى برحب الكياث ويقوون لا يصبر مع الإيمان معصية كإن لا يجمع مع الكفر طاعة فكيف تحكم إن أن بعد ذلك فتفكر الحس ومن أن يجب حال وصل أن لا أهم إن صاحب الكبر مسم من مصعب ولا كافر مطع، فأثبت المرلة بين المرلنين، وقال: إذ مات مرتكب الكبيرة بلا قوة حن في الدار، إذ ليس في لأخرة إلا فريقان فريق في الجنة وفريق في السعير، نكس يصف عليه ويكون تركه فوق ترك الكفر فحسن قد سرب عنا وأصر، فمدلث سقي هو وأصحابه معر، وينقبون أيضا بالقنبرية لإسنادهم أفعان العباد إلى قدرهم وتكادهم القدر فيها.

وتعبره نحو أنفسهم بأصحاب العدل وتوحيد لأنهم قالو يجب على الله ما هو الأصح لعباده، ويجب أيضا ثواب المطيع فهو لا يحل بما هو واجب عليه أصلا، وجعلوا هذا عدلا وقالوا أيضا نهي الصفات الحقيقية القديمة القائمة بساقه احترام عن إثبات قدماء متعددة وجعلوا عد توحيد، قالوا حميف بأن تقدم الحس وصف الله تعالى ونهي الصفات الراضة على ابدان وما كلامه مخلوق محدث مركب من الحروف والاصوات ومنه لا يرى في الآخرة، وبأن حسن وانصح حميف، وبأنه يجب عليه تعالى رعايه الحكمة والمصلحة في أفعاله، ثواب المطيع وعقاب العاصي ثم إنهم بعد اتفاقهم على هذه الأمور تفرقوا عشرون فرقة يكفر بعضهم بعضا: الواصية والعمروية والهدلية والتظمية والإسكافية وجمعهم البشرية والهردرية، بهشاميه والضالحة والحاطية والخدمية وجمعهم وشماميه والحنطية والجاحظية والكمية والجتانية والنهشمة والأسورية

و لأمر و لهي نفا كسب وقت الفعل لم يجر أن يكون في وقت فعله غير قادر والله أعلم

القول في الإيمان والمعرفة

ثم الأصل أن الكفر بما كان حقيقاً في لغة كان صفة لتصديق وهو الإيمان بالله وبما جاء من عبده ثم ثبت أن الإيمان هو التصديق بالله وبما جاء من عبده لم يرب إلا بصدقه وهو المجتهد ثم ثبت صحتها وصف بطل القول [١٠] بالحجج من الإيمان بساكنة الكبيرة أو الموقوع في الكفر بتناول شيء من المعاصي وعلى ذلك يطل القول بأن الإيمان هو جميع الطاعات أو يريد ويقص وما يشبه ذلك وبالله التوفيق.

ثم ما سوى التصديق من الطاعات وعبادات قد سمي إيماناً معاني دواب عدد لكنه ليس الإيمان الذي صفة الكفر ولا الذي يحرج به من الكفر إلى الإسلام ويدخل به في جملة أهل القبلة والله أعلم

ثم القول بالإيمان على الإطلاق دون الاستثناء

فيه على ما دعا إليه الكتاب والسنة ولم^١ يحتمل الاستثناء فيه من أحد مريين أحدهما أن يكون الاستثناء في عهد الإيمان فسطر أن يكون عهداً كسائر العهود وبما فيه من الشك والتعويق و الثاني أن يكون الاستثناء في الحكاية أن عقد الإيمان فكذلك محال لأنه قد مضى فليس يجوز أن يتعلق بالاستثناء في المبدأ ثم لما ثبت مما سبق أن الإيمان لحق واحد لأنه هو التصديق فعلى ذلك يجب أن يكون [١٠] ككفرهم واحد قد صفة الجهل بالله والمجتهد ثم كفر لعدم هو مجتهد لعدم أن يكون من الله تعالى وبالله إلى غيره ثم الجهل باسم الإيمان والكفر بعد أن يعلم

(١) كلمة في الأصل لا يمكن فهمها

أن الإيمان خير وأمر موحداً لله تعالى ويعلم أن لكفر شر لا يصح لأنه جهل سم
الإيمان بالعربية لا عنه

ثم لأصل أن دلالات رسالة محمد ﷺ أظهر إذ هي عيب فمن كفر به كفر بالله
أكفر

ثم المعرفة على قسمين

أحدهما لا يسمع العباد لله بل الله تعالى يتولى وصفها فيهم

والثانية تكون اكتساب منهم بالنظر في الآيات والتفكير في الأفعال كفتح
الحدود هي الناطق ثم يكون الإدراك بالضرورة وقد وصف حكم المريد من العمل
فيما مضى والله أعلم.

القول في الأمر والنهي والوعد والوعيد

دُنْ إِنْ شَاءَ لَأَسْ بَرَكْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ لَعْنُونَ الْمُسْرَةِ وَالْأَرْكَانِ الْمَهْدَةِ لِلْعَبْدَةِ
وَالْمَفَاضِلِ بِنَسَبِ عَنَى إِيَّاهُمْ هُمُ الْمُقْصُودُونَ بِإِنْ شَاءَ الْعَالَمِ وَمَا مَسُونِ دُنْ
حَقِيقَ الْأَوَاعِ حَاجَاتِهِمْ وَمَافِعُهُمْ وَمَعُونَهُ لَهُمْ وَعَلَى ذَلِكَ دُنْ مَا وَصَفَ أَهْمُ
حَقِيقَ [١١] بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذْ لَمَّا سَمَّيَ بِحَقِيقَ بَصَرَهُمْ مِنَ الْأَلَاتِ الْمَحْمُومَةِ
لِلْعَبَادَةِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَمْ يَحْتَمِلْ مُحْتَهِمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَلَمَّا إِيَّاهُمْ لَمْ يَحْلُقُوا الْمَحْمُومَةَ
عَنِ الْعَبْدَةِ الَّتِي هِيَ لَهُمْ لَمْ يَحْصُلْ لِإِنْ شَاءَ الْعَالَمِ حُكْمُهُ إِذْ الْإِنْ شَاءَ لَعْنُ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ

ثم ثبت الأمر والنهي كذا الوعد والوعيد والوعد والوعيد والوعد والوعد
والوعد والوعد كذا إذا من لا يرجي ولا يهاب فلا يطاع وما الطاعة إلا لأمر الله وما
العبادة إلا الاتسار مع الخوف ورجاء ويجوز أن يحسن أبواب لهم تفصيلاً منه تبارك
ويعسى وكذلك الأصناف إذ هم لا يستحقون ذلك لولا فضله وأحسنه لقد أنه لا
يمكنهم انقضاء شكره قل ما نعم الله عليهم في الدنيا فكيف بالكل أو بالمجودة عنه
حتى يستحقوا به الثواب والله أعلم.

ثم الأصل في الوعد والوعيد

إن الحذف في الوعد والوعيد " يؤدي إلى الكذب لكنه قد يجوز أن يكون فيه شرئط مقصودة لو اظهر به يمكن حذف في الوعد والوعيد أن من فعل كذا على وجه كذا فله كذا فيستقيم ثم لا يشك أن يعبر الدنوب بمعوره إما باجتناب [١٦ط] الكبائر ونداء المرائض أو تفصيلاً من الله تعالى بها وعد ذلك ثم لا شك أن الشراء لا يعبر به عن عصيان ربه في كل وجه واستوجب العقاب من كل وجه وأما الكبائر دون الشراء فقد أطلع صاحبها في أصل الطاعات وهو الإيمان وعصاه ما تركت الكبائر فمحو من الله تعالى أن يعبر ما تركت من المعاصي بما أطلعته في أفضل العبادات إذ هو لرحيم بصفته المنفصل عنهم الكريم بسجور عنهم ويحذف أيضاً أن يعدله بفدر جرمه عدلاً منه ثم يكون عاقبته نعيم إذ الله تعالى لا يصنع من أمر به وهراره بدعوى ربه بل يشكره إذ هو المعفو الشكور ولما وعد به من لأصناف بالحسنة وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ أَقَلَّةٌ لَا يَمُورُ أَنْ تُشْرَكَ بِهِمْ وَيَتَغَيَّرُ مَا دُونَ ذَلِكَ يَمُنْ يَشَاءُ﴾ (النساء ٢٨) ثم بما يمكن الكبائر كلها معلومة عدداً فقد حذف عنه في كل ديب على قدر الدنوب ومحو له كذلك وذلك بوجوب استوفيين الدنوب كلها حتى من أن يقع فيما يسوجب به العقاب وعلى ذلك أمر الولاية أنه لا يجوز ولايه الكافر وهو [١٦و] الرب تعلمه والحب به والكون معه لا تركه المعاصي صري ويحب ولاية العدل المطيع من المؤمنين بصدقه ربه صري فأما المؤمن المفسق فيقتل إيمانه من حقيقته يجب موالاته والله أعلم

١) الوعد والوعيد هو اليمين المعروف أن التعبد إذا أنى كيبه فقد استحق الوعيد ما لم يتب وإذا هو باب فقد استحق الوعد بالجنة ما لم يعود ديب كبير ، فإن هو عود ديب كبيراً أحد بالأول ولاخر هكذا وقع الوعد عند بشر ، فإذا أدب عليه ديباً كبيراً ثم تاب منه ثم عاوده فعذب على الأول ولاخر به يمكن الله سبحانه ربه على ذنبه لاخر عند بشر راجعاً فما عفر به ، إنما عفر ديبه الأول على أن لا يعاوده فرد عاوده عذبه

ثم لا يستعذر لا يجوز من اوجب الله تعالى له العقاب لآفه سوء لحذف في
 ابو عبيد قائم صاحب الكبائر فالاستعذر به الفصل بحرمة الايمان وشفقة على
 المسلمين وبالدعاء عنه لا يثبت لآفه سألته العقوبة بدسه ثم ان الذي يكذب على
 مؤمن أو على نفسه لا يكفر فعلى ذلك إذا شهد عليه بكفر وليس كالذي
 يكذب على الله وعلى رسوله ثم ان الذي يهدم لصدعات ثلاثه الرياء واشرك
 والمنة ثم تخرجها بدك عن جهة إلى الله تعالى إلى غيرها فطلي ثوابها والله
 أعلم

ثم في لحمة لا يجوز الشهادة بالجنة إلا الأبناء ومن قاتل به الأبناء ثم معوم
 ان المؤمن بما يربك المعاصي بعلية الشهوات عنه وبأمل التوبة ورحاء المعصية
 فيكون كذا الله تعالى أحب إليه من نفسه وعلى ذلك يخاف ويرجو من المحذوقين من
 جهة انه يخاف ان الله تعالى [١٢ هـ] يحري على نفسه وبسبه وذلك في تحقيق
 الخوف من الله تعالى فاما إذا خافه في التحقيق دون الله تعالى كفر ثم لما ثبت ان
 الثوب من الله تعالى فعلا كان به أن يريد من يشاء ويعصيه على غيره كما قصدهم
 في الدنيا والله أعلم

القول في الرؤية

ثم القول في الرؤية ^١ انها على التحقيق على غير شئ ولا بعين ولا ادراك ولا
 احاطة على ما جاء به بسبه وقالت به لامة وكما يعلم في لدي اكراماً منه جل
 وعلا لمن اكرمه بالمعرفة في الدنيا وهم يحتر ان يكون حراء معرفة في الدنيا هي
 المعرفة والعلم به في الآخرة والله أعلم

(١) كلمة في الأصل لا يمكن قراءتها

(٢) القول في ربه الله عز وجل جمع مع غيره على أن الله سبحانه لا يرى بالابصار وحاصل
 هل يرى بالقلوب فقال أبو الهذيل وأكثر المعتزلة يرى الله بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه
 بقلوب و بغير هضم القوطني وعنه بن سليمان بدك لا شعري مقالات للإسلامير من

القول في الرسالة

ثم الأصل في الرسالة أنه ثبت لما أنه بما ثبت انصاع لهذا الحق ونعم عليهم
ما لا يحصى من النعم تفصيلاً منه واحسان اليهم برحمهم شكره ولم يكن في عقولهم
كفاية على الاحاطة بكنه شكره وتقديره وامواعه وعلى ذلك لما حلفهم لنفسه إلى
المدح وحنو لهم ما به حذوهم وبقاؤهم ورسم يكن عندهم انوصون إلى معرفتها بما
أن اختلافهم يؤدي إلى فائهم لم يكن لهم بد من رسول من الله بما إليه حاجتهم
[١٣] والله أعلم

ولما أنه تعالى ما تمض عليهم بما انعم عليهم وركب فيهم لقد سرون من
النبيح والحسر يفصل عنهم بالرسالة بلاغا في الدعوة إليه وبيان ما يحتاجون إليه
قطعا بعدهم إذ هو المنفصل عنهم هذا لو كان في العقل كفاية فكيف إذ لم يكن
في العمل من بيان من الله تعالى على ألسن رسله والله أعلم

ثم ما جاءت به الرسل من ابراهيم العنيرة والآيات المعجزة لحدارجه عن ومع
الحق كفاية على ثبوتها عن الله تعالى والله أعلم

ثم بهذا أيضا ثبت رسالة محمد ﷺ إذ به من الآيات النصية والعمدية والحلمية
ما لغيره من الرسل وأكثر وأثبت وأقوى وأظهر والله أعلم

ثم لما ثبت برسالة ما وصف ثبت ما جاءت به الرسل من الأمر والهي والوعيد
والوعيد وغير ذلك مما جاءت به الرسل إذ هم المكرمون بالعصمة والمبلغون عن
الله تعالى الرسالة إلى خلقه والله أعلم

ثم الأصل في الحمله أن يقال أنه بخور بـ ثبت الصانع والوحيد وم
ذكره من الصفات وعبر ذلك مما يجب على لحدق اعتقاده من الصور

(١) كلمة في لأصل لا يمكن مرءتها

(٢) كلمة في لأصل لا يمكن مرءتها

شوت برسائه [١٣ ط] مآليات استعجزة انسى تدرك على عصمتهم من بين نحو إد
لم يكن في العقل ما يوجب فكيف واعمل يشهد على ذلك ويوجب ويصنع على غيره
والله أعلم

ثم الأصل ان الايمان المومن حكم المتجدد في كل وقت لا فعل وهي لا تبقى
والايمان في كل وقت لازم بدا فذلك صار له حكم استشهد وجاهل المؤمن مهني
عن الكفر في كل وقت مرد وهو اما ينتهي عنه صده وهو لايمان وعلى ذلك قوله
هذه لصراط المستقيم ومعنى ريادة في لايمان والله أعلم

وقد قيل معنى ريادة لايمان هو الايمان بالتصديق بعد لايمان مهم بالحملة
وعلى ذلك ان اعتماد المؤمن على إيمانه ان يكون مؤمن بدا هو عمر وعسى
ذلك اعتماد بكفر فذلك ثبت بها استحقاق الثواب والعقاب إلى الله الأبدية والله
أعلم

القول في الإمامة

ثم الأصل في الإمامة انها تثب بما تثب به الرسالة في العقل إد لا بد للحق
من امام يحفظ عنهم شرائع الرب من نحو إمامه لحدود وفاته الجمع والاعداد
ويخصر بينهم المصائب ويقطع عنهم الاختلاف والموادى [٤] وإلى هذا يستوفي
منهم حقوق الله تعالى نحو الصدقات وحمس لعنهم وغير ذلك وعلى ذلك قوله
معانى وتدلوا به إلى الحكم وقوله ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩) الآية وقوله ﴿مَنْ
مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إمام عامة فقد مات ميتة جاهلية﴾ عبر انه يشهد لاحد من
الناس بالعصمة على لاشارة سوى الأنبياء عليهم السلام

١، محمد بن حبيب، مسند أحمد، ج ٤، ص ٩٦، مسند السبكي، صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٢
ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج ١٠، ص ٢٣٤، مسند ابن حبان، مسند أبي داود
الطيالسي، ص ٢٥٩، التهذيب، مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٨، أبو يعنى الموصلي، مسند أبي
يعلى، ج ٣، ص ٣٦٦، نظري، المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٦٩، والمعجم
الكبير، ج ١٩، ص ٣٨٨، مسند الشاميين، ج ٢، ص ٤٢٧، ٤٣٨

ثم الأصل في ماله أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) أن لأمه حيث جمع
عده لا يحلو من أحد أمرين إما أن كان ذلك منهم اتساعاً لإشارة النبي أو لطفاً من الله
حق ويجمع شب جمع أيهم استجنته عليه أو احتجته منهم أو الحق والنظر للمسلمين
نقصه على غيره في أرفه والعلم والفضل والعباد والاهتمام بأمر الدين الذي يدعو
إلى العدل والصفوات ثم ما كان من أمر عمر أن أبو بكر سخطه فهم به واجتمعوا
عنه أيضاً على ما وصفه من أمر أبي بكر ثم أن عمر بن الخطاب جرح شعله ذلك عن القيام
بالنظر للمسلمين في نصب الخليفة فحمل الشورى بين منتهى من أصحاب رسول
الله لينظروا للمسلمين ويجمعوا [١٤٥ ط] لهم في الله وسجروا بحر لدنهم ودينهم
واجتمعوا على عثمان رضي الله عنه فهم بذلك واجتمعوا أيضاً عليه ثم لف من عثمان
فاجتمع أكثر من نفر من أهل لشورى على علي (رضي الله عنه) وغيره الواحد
فهم يكن عليه دلالة فهم به علي ما وصفه ثم ما كان من نصر الله تعالى لأبي
بكر على المرادين حتى سمي سيف الزهراء كما سمي النبي ﷺ سيف أمية وما كان
لعمرو بن أمية حتى سمي سيف الجرية وما كان لعلي من الظفر على الحوارج حتى
سمي سيف الله يؤيد ذلك ما وصفه من أمر الإمامه وبالله المعصية والوفيق

القول في الوقف في القرآن

ثم الأصل أنه لا معنى بوقف في القرآن إلا أن يكون على ما وصفناه لا هو
ولا غيره لم أنه لا يحلو من أن لا يعلم أنه هو أو أنه غيره أولاً هو ولا غيره فهو
جاهل بسعي له أن يتعلم قال الله تعالى ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ (الحل ٤٣) الآية أو
تعلم ما هو باعتقاد الوقف محال والله أعلم

القول في متشابه القرآن

ثم لقول في مشابهة القرآن به يجوز أن يسموهم بالإيمان بها وأن [١٤٦ ط] لم

المتشابه عند الأصوليين والنفهاء هو ضد المحكم قانو القرآن بعضه محكم وبعضه مشابه
على ما يدل عليه الآية المذكورة وقبل من القرآن منه محكم لموه يعنى كتات أحكمات

يقموا على حقيقة امرد فيكون هذا نوعاً من الامتحان كما يمحسهم سائر
انوع الامتحان من نوع التعبدات التي لا يقف لعداد على حقيقة ما فيها من
الحكمة.

ويجوز ان يكون فائدته ايراد التشبيه لاستعصان من جهة التلاوة و
المراعاة به وان لم تعلموا على ما فيها من المراد الذي يجب به العمل عبداً بتلاوة
المسوح^(١) هي اقرار ان وان سم يحرم من العمل بها منه من الحكم ويجوز ان يكون
فائدته قامة الحجة^(٢) به عليهم بذلك لما برز بلسانهم ولعنهم ثم عجزوا عن

آبته واحبب بأن معناه أحكمت فإنه يكون كلاماً حرف فصيحاً بعد حذف الاعراب ومن كنه
مسا به بقره تعالى ﴿كَبُّ تُشْبِهَهُ﴾ واحبب بأنه مشابه بمعنى أن بعضه يشبه بعضه هي
حق والصدق والاعجاز ثم بهم اختلاف في معنيهما على أقوال فقبل المحكم ما عرف
انهم اد منه إشتا بالظهور أو التأويل والمشابه ما متأثر الله بعلمه ولا يجرى دركه أصلاً كقيام
ساعة وحروجه اندخار الحروف المتصرفة في اواخر سور وهذا المعنى قيل كل ما
أمكن بحصيل بعلم به سواء كان بتبديل حرفي أو جمعي فهو المحكم، وكل ما لا يسير إلى
معرفة فهو بتشابه وقيل للمحكم ما وصح معناه وتشابه بقيقه وقيل المحكم ما لا
يحمل من التأويل ولا وجه واحد وتشابه ما أحسن أوجهها، وقيل [المحكم] ما كان
معقوب المعنى والمشابه بخلافه كأعداد الصبوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان
فانه الماوردي وقيل المحكم ما استغل بنفسه والمشابه ما لا يستغل بنفسه إلا بما دله إلى
غيره وقيل المحكم ما يرى تدوينه وتريده والمشابه ما لا يرى أثره بالتأويل وقيل المحكم
ما سم بذكر ألفاظه ومعانيه المتشابهة وقيل محكم المواضع والوعود والتوحيده والمشابهة
انفصص والأمثال

(١) كنهه في الأصل لا يمكن قراءتها

(٢) مسوخ السخ وعنه أهل السرخ ان برد دليل شرعي من جهة دليل شرعي مقتضى خلاف
حكمه أي حكم الدين الشرعي المتقدم فالتبديل الشرعي مما أتم يسمى مسوحاً والمنقذ
يسمى مسوحاً

(٣) الحجة بالغيم ماذف لتدليل كما في شرح الطوائف والحجة لإبرامه هي المركة من
المتقدمات المتقدمة عند الخصم المقصود منها إبرام الخصم وإمكانه وهي شائعة في الكتب

الوقوف على ما فيها مع تلاعهم وعدمهم به، السان فيه لهم ذلك على أن الذي
اعترضهم عن الوقوف عليها هو الذي اربها وهو الله تعالى ويحود أن يكون المحنة
بها بالوقوف عنده وترك المحوص واعتدو فيها وصرف علمها إلى عالمها إذ المحنة
نفع مختلف الأحوال مرة بالسان بها ومرة بعدم مرة بالوقوف وعن البحث
والمحوص فيها ثم قد يحور أيضا أن يكون ترك السان لما لا حاجة بمحق إلى بيان
ما في المشابه من المعنى فعلم ذلك منهم عالم السر والعلانية فلم يبين [١٥ ط]

بهم والله أعلم

ثم قد يحور أن يعلم تأويلها ﴿وَأَرْسِلْهُمْ فِي الْغُلُوبِ﴾ (آل عمران ٧)؛ لا كرمهم الله
تعالى من الفهم ولعل نيقوا على مراده من الممر فاطمهم عليه ليعلموا
به ويعلموا ما فيه من المعاني ثم بما كان انقور بدلت كنه حائر في الحكم
يجب أن يشير ذلك ويصحن فور وقفوا على ما في المشابه من المراد وعدمه به
اكرمهم الله بالوصور إليه حكموا به وإلا فلا يمان بالمرل انه من الله تعالى
وان سر به حكمه الربوبية من الله تعالى وهو الحكم الحبير ثم المتشابه سم
بمعين

أحدهما ما لنس من المعنى بدحو - شبهه بعضه في بعض نحو قوله ﴿إِنْ
الْيَقْرَ شَبَّهَ عَلَيْنَا﴾ (البقرة ٧٠)

والثاني اسم لما يوافق بعضه بعض ويصدقه نحو قوله ﴿يَكُنْ مُنْشِبَهَا﴾ (الرمر
٢٣) الآية وإن كان مشابه انقرا على التأويل لأخر فيحور أن يعلم مرده وإن كان
على التأويل فلا شبه أن لا يمكنهم لوصور إلى مراده فإن كان قد يحور في الحكمة
ان بطمهم الله قلبه سرخ من لطفه انه هو [١٦ ط] اللطف الحبير

والقول بعدم إفرادها إلا أنه بعدم صدقها في نفس الأمر فلو لا دليل لا يعا به كذا ذكر
المووي عبد الحكم في حاشية الحالي

القول في المعدوم

ثم القول في المعدوم بأن المعدوم لو كان شيئاً لكان شبيه الأشياء نفسها لا بالله وكان به الوجود ولكانت الأشياء قديمة في الأزل وفي ذلك نفى التوحيد وإذا كان لا شيء يفي بجب أن يكون الشيء اسم لإثبات وفي إثبات الأشياء قديمة لم يزل إثبات قول أهل الدهر ثم لما ثبت أن الشيء اسم لإثبات إذ لا شيء نفى جاز أن يسمى به الله تعالى كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) الآية ثم لا يجوز أن يسمى الصفة شيئاً ولا لا شيء على الإطلاق لما في ذلك إثبات غير أو نفى لكنه يقال صفة بالضرورة لا غير والله أعلم وصلى الله على محمد وآله الطيبين وسلم كثيراً.

ثم كتاب جمل أصول الدين للإمام العلامة أبي سلمة محمد بن محمد البخاري^(١) تلميذ الإمام نصر بن أحمد العياضي^(٢) تلميذ الإمام أبي بكر أحمد بن

(١) محمد بن محمد الفقيه أبو سلمة السمرقندي صاحب كتاب جمل أصول الدين تفقه على أبي أحمد العياضي وتخرج به رحمه الله تعالى. عبد القادر القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٢، ص ١١٨، ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية، ص ١٢٢، النسفي، تبصرة الأدلة، ص ٤٧٢.

(٢) نصر بن أحمد بن العباس بن جبلة بن غالب العياضي أبو أحمد بن أبي نصر ولد الإمام الشهيد وأخو الإمام أبي بكر محمد بن أحمد العياضي تفقه على والده أبي نصر حتى برع في المذهب وصار فريده عصره حتى قال الشيخ أبو حفص البخاري الجلي: وكان صدر ما وراء النهر وهو حافد الشيخ الكبير أبي حفص وهو كان صدر الفقهاء في ما وراء النهر وخراسان، الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العياضي على مذهبه ولو لم يكن ذلك مذهباً مختاراً لم يعتقده أبو أحمد العياضي رحمه الله تعالى وروى عن الشيخ أبي القاسم الحكيم رحمه الله أنه قال ما خرجت خراسان ولا ما وراء النهر منذ سنة مثل الفقيه أبي أحمد العياضي رحمه الله علماً وفقهاً ولساناً ويداً وبياناً ونزاهة وعفة وتقى. عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٢، ص ١٩٢ و ١٩٣، النسفي، تبصرة الأدلة، ص ٤٧٠.

إسحق الجوزجاني^(١) تلميذ الإمام أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني^(٢)

(١) أحمد بن إسحاق بن صبيح الجوزجاني، أبو بكر تلميذ أبي سليمان الجوزجاني. أستاذ أبي نصر أحمد بن العباس العياضي. قال في "الجواهر": كان من الجامعين بين علم الأصول، وعلم الفروع، وكان في أنواع العلوم في الذروة العليا. وله كتاب "الفرق والتمييز"، وكتاب "التوبة"، وغيرهما. المتوفى بعد سنة مائتين. التقى الغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ص ٨١؛ عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ٦٠؛ إسماعيل باشا بغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٢٤؛ إسماعيل باشا بغدادي، إيضاح المكنون، ج ٢، ص ٣١٨؛ الشيخ غلوي بن عبد القادر السقاف، موسوعة الفرق المتسبة للإسلام، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٢) موسى بن سليمان، أبو سليمان الجوزجاني: فقيه حنفي. أصله من (جوزجان) من كرد بلخ، بخراسان. تفقه واشتهر ببغداد. وسكن بغداد وحدث بها فروى عنه عبد الله بن الحسن الهاشمي، وأحمد بن محمد بن عيسى البرقي، وبشر بن موسى الأسدي، وكان أحد الفقهاء من أصحاب الرأي. وكان رفيقا للمعلّى ابن منصور (المتوفى سنة ٢١١ هـ) وهو أسن وأشهر من المعلّى. عرض عليه المأمون القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين احفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فإني والله غير مأمون الغضب ولا أرضى لنفسي أن أحكم في عباده، فأعفاه. وكان صدوقا محبوبا إلى أهل الحديث وكان يكفر القائلين بخلق القرآن. له تصانيف منها (السير الصغرى) و(الصلاة) و(الزمن) و(نواذر الفتاوى). وفي مخطوطات دار الكتب المصرية، جزءان من (كتاب - خ) في فروع الحنفية، يظن أنه (نواذر الفتاوى). المتوفى بعد ٢٠٠ هـ. عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٢، ص ١٨٦ و ١٨٧؛ الخطيب، غنية الملتبس إيضاح الملتبس، ج ١، ص ٤٠٢ و ٤٠٣؛ الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحق بن منه الأصبهاني، فتح الباب في الكنى والألقاب، ج ١، ص ٣٨٩؛ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ١٤٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٧-٣٨؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٦٠، هـ ١٩٤-١٩٥؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج ١٥، ص ٤٢٣؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ج ١٠، ص ٢٤٥-٢٤٦؛ إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ج ٢، ص ٣٣؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ٢، -

تلميذ الإمام محمّد بن الحسن الشيباني^(١) تلميذ الإمام الأعظم أبي

ص ٤٧٧، خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٣٢٣، عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج ١٢، ص ٣٩.

(١) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣٥ - ١٨٩ هـ) بالولاء، الحنفي (أبو عبد الله)، فقيه، مجتهد، محدث. أصله من حرستا بخرقة دمشق، وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فطلب الحديث، فسمع من معمر بن كدام ومالك بن مسعود وعمر بن ذر والأوزاعي والثوري وجالس أبا حنيفة النعمان ستين ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فطلب عليه الرأي، وقدم بغداد وفزلها، وسمع منه الحديث، وأخذ عنه الرأي، وخرج إلى الرقة، فولاه الرشيد القضاء بها، ثم عزله وتوفي بالرقي. من تصنيفه الاحتجاج على مالك. الاكتساب في الرزق المستطاب. الجامع الصغير في الفروع. الجامع الكبير كذا. المخرجانيات. الوفيات في المسائل. الزيادات في الفروع. زيادة الزيادة كذا. السير الصغير في الفقه. السير الكبير كذا. عمائد الشيبانية قصيدة ألفية. كتاب الآثار في الفقه والحديث. كتاب الأصل في الفروع. كتاب الاكراه. كتاب الحج. كتاب الحيل. كتاب السحبات أمالي. كتاب الشروط. كتاب الكسب. كتاب النوادر. الكيسانيات. المبسوط في الفروع. مناسك الحج. نوادر الصيام. الهارونيات وغير ذلك. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٧٢-١٨٢ ابن النديم، الفهرست، ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٤ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٥٧٤-٥٧٥ النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٨٠-٨٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٠، ص ٢٠٢-٢٠٣ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٦، ص ١١٤ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ١٣٠-١٣١ أبو القداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٢، ص ١٩ الصفدي، الوافي، ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٤ ابن العباد، شذرات الذهب، ج ١، ص ٣٢١ القرشي، الجواهر المضية، ج ٢، ص ٤٢-٤٤ ابن فطلوبغا، تاج التراجم، ص ٤٠ الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن منته الأصميهاني، فتح الباب في الكنى والألقاب، ج ١، ص ٥٠٠ أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٢٩٧ عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل، ج ٦، ص ١٧٤-١٧٥ ابن حجر، لسان الميزان، ج ٥، ص ١٢١-١٢٢ حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٠٧ وص ٥٦١ وص ٥٦٢ وج ٢، ص ٩٦٢ وص ١٠١٣، ١٠١٤ وص ١٠٥٨١ إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون، ج ١، ص ١١١٥ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ١،

حنيفة^(١) رضي الله عنه. [١٦ ظ]

ص ٢ وج ٢، ص ٨: البيان سر كيس، معجم المطبوعات العربية، ج ٢، ص ١١٦٢ - ١١٦٣؛ معجم المؤلفين، عمر كحالة، ج ٩، ص ١٠٦ - ٢٠٧.

(١) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة : إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل : أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة. وكان يبيع الخبز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراده عمر بن هبيرة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعاً. وأرادَه المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات (قال ابن خلكان : هذا هو الصحيح). وكان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقاً، ضعفه النسائي من جهة حفظه، وابن عدي، وآخرون. وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبى إسحاق السبيعي، ومعاوية بن دثار، وعطاء بن أبي سليمان، والهيثم بن حبيب الصواف، وقيس بن مسلم، ومحمد بن المنكدر، وثاقبة مولى ابن عمر، وهشام ابن عروة، ويزيد الفقيه، وسماك بن حرب، وعلقمة بن مرثد، وعطية العوفي، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم أبا أمية، وغيرهم. روى عنه أبو يحيى الحماني، وهشيم ابن بشير، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصر بن حاجب، وأبو يوسف القاضي، ومحمد ابن الحسن الشيباني، وعمرو بن محمد العنقري، وهودبة بن خليفة، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وعبد الرزاق بن همام، في آخرين. توفي ببغداد في سنة خمسين ومائة وأخباره كثيرة. البخاري، التاريخ الكبير، ج ٨، ص ٨٠ - ٨١ والتاريخ الصغير، ص ١١٧٤ المعجلي، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١٣١٤ النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٢٤٠ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٤٤٩ ابن حبان، المجروحين، ج ٣، ص ٦١، ٦٢ عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل، ج ٧، ص ٤٥ أبي نعيم الأصبهاني، الضعفاء، ص ١١٥٤ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٢٥ - ٣٢٩ المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٤١٧ - ٤٢٠ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، ج ٢، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وسير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٩٠ وميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٢٦٥ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٨ وتهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٤٠٠ - ٤٠١ غير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ٣٦.